البروفيسور الادريسي: هذه خلاصات دراسة تأثير فيروس كورونا على الدماغ

تيلكيل عربي - العدد 51 - من 8 إلى 14 ماي 2020

تيلكيل عربي

مدير النشر: المختار عماري

ar.telquel.ma

بنشعبون يقول كل شيء عن..

"السكتة القلبية" التي تهدد الاقتصاد المغربي

ما بعد الجائحة

لاشك أن الخروج من جائحة فيروس "كورونا" المستجد أصعب من العيش تحت وطأتها، فالاقتصاد المغربي عرف أزمة غير مسبوقة، لا بد أن تكون لها آثار تمتد عبر سنوات عجاف مقبلة.
التفكير في ما بعد رفع الحجر الصحي يتطلب وعيا بخطورة التساهل مع الجائحة والفيروس سريع الانتشار، أولا وقبل كل شيء من حيث الاحترازات الصحية في المؤسسات التعليمية والإنتاجية، لذلك لابد من رفع الحجر الصحي بشكل لا يعرّي المغاربة أمام الجائحة، التي بقيت، إلى الآن، مخلفاتها محدودة نسبيا من حيث عدد الإصابات وحالات الفتك التي تسبب بها الفيروس.
وإذا كان المغرب قد تميز بإجراءاته الاحترازية والاستباقية، فإنه ملزم بمزيد من الاحتراز عند رفع الحجر الصحي حتى لا تذهب سدى كل جهود وتضحيات أبنائه، الذين يوجدون في الصفوف الأمامية لمواجهة الفيروس الفتاك.

ومن الناحية الاقتصادية، لابد من التفكير في حلول خلاقة للإقلاع الاقتصادي والنظر في إمكانية تحويل كل المصائب التي مرت منها البلاد، كباقي العالم، إلى "فرص"، من قبيل تقديم عروض تنافسية للسياحة الداخلية، لأن المغاربة قد يكونون في

لابد من رفع الحجر الصحي بشكل لا يعرّي المغاربة أمام الجائحة، التي بقيت، إلى الآن، مخلفاتها محدودة نسبيا.

أمس الحاجة إلى الاستجمام بعد حجر صحي طال نسبيا. وعلى غرار السياحة، يمكن تصور حلول اقتصادية أخرى خلاقة، تشجع الطلب الداخلي، للتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الوخيمة لجائحة "كوفيد19".■

إسقاط تهمة النصب والمشاركة فيه عن دنيا باطما وشقيقتها يغضب النيابة العامة

علم "تيلكيل عربي" من مصادر مطلعة على سير التحقيق في قضية ملف "حمزة مون بيبي" الذي تتهم فيه النجمة المطربة دنيا بطمة وشقيقتها، أن النيابة العامة رفضت قرار قاضي التحقيق في ابتدائية مراكش، بعدم متابعة النجمة دنيا بطمة بتهمة المشاركة في النصب، وشقيقتها بتهمتي النصب والمشاركة فيه.

عبدالرحيم سموكني

دنيا بطمة إلى جانب شقيقتها ابتسام.

وكان قاضي التحقيق خلص إلى غياب أدلة كافية على ارتكاب المتهمة دنيا بطمة جنحة المشاركة في النصب وأختها جنحتي النصب والمشاركة فيه،

لكن في المقابل، قرر قاضي التحقيق إحالة المطربة الشهيرة على المحكمة في حالة سراح، بعد أن أنتج التحقيق أدلة كافية على ارتكاب المتهمات دنيا بطمة وشقيقتها ابتسام وعائشة عيش وصوفيا شاكيري جنح المشاركة في الدخول إلى نظام المعالجة الآلية للمعطيات عن طريق الاحتيال والمشاركة عمدا في عرقلة سير هذا النظام وإحداث اضطراب فيه وتغيير طريقة معالجته، وبث وتوزيع عن طريق الأنظمة المعلوماتية أقوال اشخاص وصورهم دون موافقتهم وبث وقائع كاذبة قصد المساس بالحياة الخاصة للأشخاص بقصد التشهير بهم والمشاركة في ذلك والتهديد. وأمر قاضي التحقيق بمتابعة المتهمات الثلاث وإحالة المتهمات ابتسام بطمة وعائشة عيش وصوفيا شكري في حالة اعتقال والمتهمة دنيا بطمة في حالة سراح مؤقت، مع استمرار تدابير المراقبة القضائية في حقها.

وكان قاضي التحقيق بابتدائية مراكش، قد قرر يوم الجمعة 13 مارس 2020، متابعة ابتسام شقيقة دنيا باطنة في حالة اعتقال، وإيداعها السجن المحلي الأوداية، فيما تمت متابعة شقيقتها دنيا باطمة في حالة سراح.

وجاء هذا القرار، بعد التحقيق التفصيلي، مع الشقيقتين، اللتين كانتا متابعتين، من طرف النيابة العامة، من أجل تهم تتعلق بالتشهير والإبتزاز وبث وقائع كاذبة والمس بالحياة الخاصة للأفراد والمشاركة على خلفية التحقيقات المثيرة في ملف "حمزة مون بيبي "،كل حسب المنسوب إليها

وتتابع دنيا بطمة وشقيقتها بتهم "المشاركة في الدخول إلى نظام المعالجة الآلية للمعطيات عن طريق الاحتيال والمشاركة عمدا في عرقلة سير هذا النظام، وإحداث اضطراب فيه وتغيير طريقة معالجته". كما اتهمت النيابة العامة دنيا وشقيقتها بارتكاب أفعال "بث وتوزيع عن طريق الأنظمة المعلوماتية أقوال أشخاص وصورهم من دون موافقتهم، وبث وقائع كاذبة قصد المساس بالحياة الخاصة للأشخاص بقصد التشهير بهم والمشاركة في ذلك، والمشاركة في النصب والتهديد".■

السياحة في زمن الوباء..

شلل وترقب للإقلاع بأجندة محلية

كانت السياحة الصدر الرحب الذي تلقى الضربة القاسمة مقارنة بجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، ونجح تسلل فيروس غير مرئي في شلها. فقد حطت الطائرات بعدما أغلقت الأجواء فهجرت الفنادق وأفرغت المسابح، فجف أحد منابع تدفق العملة الصعبة للبلاد، عطل ما يزيد عن نصف مليون منصب شغل مباشر.

عبدالرحيم سموكني

تشجيع السياحة الداخلية قد يحد من خسائر القطاع بعد رفع الحجر الصحي.

تساهم السياحة بنسبة تقارب 7 في المائة من الناتج الإجمالي للمغرب، ولا يقتصر الشلل على فترة الحجر الصحي، بل يتوقع المهنيون أن يستمر الضرر لثلاث سنوات، فبين الضبابية التي أنزلها فيروس "كورونا" على مستقبل إقلاع كل القطاعات الاقتصادية، يعود السائح المغربي لدائرة الضوء بقوة، ليكون طوق النجاة، وسندا لسياحة تعاني في زمن الجائحة؟ خاصة وأن السياحة الداخلية تحقق رقما معاملات سنويا يفوق بقليل 41 مليار درهم.

رصد قبل الإقلاع وعيون على السائح الوطني

كشفت وزيرة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي نادية فتاح العلوي عن إطلاق عملية رصد وتقييم لجمع البيانات ورفع التقارير إلى لجنة اليقظة الاقتصادية، وأضافت أمام لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس النواب يوم الاثنين 4 ماي، أن لجنة اليقظة الاقتصادية مدركة لضرورة البدء في الاشتغال على خطط إعادة إحياء النشاط السياحي والنقل الجوي، وحسب الوزيرة فإن هناك رهانا كبيرا على السياحة الداخلية، وإطلاق حملات رقمية للصيف، في حال رفعت حالة الطوارئ الصحية.

بالنسبة لعرض الوزيرة، فإن خطة الحكومة لإقلاع سياحي جديد تعتمد على ثلاثة محاور؛ أولها تقديم الدعم لتفادي إفلاس الشركات ولإنقاذ 550 ألف منصب شغل مباشر، وإنعاش السياحة الداخلية، من خلال إطلاق حملات ترويجية رقمية ودعم المهنيين من أجل الولوج إلى الخدمات الرقمية، ثم ضرورة المساعدة على إعادة عودة الحياة إلى النقل الجوي. وتوقعت الكونفدرالية الوطنية للسياحة أن يتأثر القطاع السياحي المغربي خلال ثلاث سنوات المقبلة، بسبب الجائحة التي ضربت المغرب والعالم، وقدرت حجم الخسائر بحوالي 138 مليار درهم، وأن تتراجع المداخيل بـ74 في

»

المائة خلال العام الجاري، بينما تشير أرقام مكتب الصرف إلى أن هناك 200 ألف مغربي يسافرون سنويا إلى الخارج، وينفقون ما يزيد عن 23 مليار درهم، مع العلم أن مداخيل السياحة بلغت العام 2019، 73,19 مليار درهم، أي بعد خصم إنفاق المغاربة على السياحة في الخارج بالعملة الصعبة، فإن ميزان الأسفار، يستقر في حدود 54,33 مليار درهم. فكيف يمكن جذب هؤلاء إلى سياحة بلدهم في زمن الوباء؟

حجر سياحي عن الخارج أم عطلة بعد الوباء؟

يعتبر الخبير الاقتصادي والمالي المهدي فقير أن الصعوبة اليوم تكمن في الضغط على احتياطي العملة الصعبة، وبالتالي فإن على هذه الشريحة أن تمارس نوعا من السياحة الوطنية هذا العام. بالنسبة لفقير، فإنه في حال عودة الحياة إلى النشاط السياحي في البلاد في فصل الصيف المقبل، فإنه لن يكون مقرونا بفتح الأجواء الجوية، وهو ما سيدفع كثيرين برأيه إلى المنتوج السياحي المحلي.

ويقول الخبير في استراتيجيات تدبير المخاطر، لـ"تيلكيل عربي"، إن الحكومة مجبرة على اتخاذ إجراءات نوعية، وأن الاعتماد على السياحة الداخلية ليس الجل الوحيد، لكنه سيقلل من الآثار السلبية، وأن على السياحة المغربية إعادة تدوير منتوجها، ويضيف "سيلزم وقت طويل لهذا القطاع حتى يتمكن من العودة إلى سابق عهده. اليوم على الجميع أن يساهم في إعادة البنى التحتية للقطاع، وأن تجري الاستفادة من الأخطاء. الأهم أيضا أن الأزمة ضربت الجميع، وليست أزمة محلية فقط، فمصير الأسواق أن تعود إلى طبيعتها يوما ما".

في ظرفية اقتصادية واجتماعية يطغى عليها الوباء والحجر وحظر التجوال والإغلاق العام، وتوقف آلاف المقاولات عن العمل، هل يمكن للمغربي أن يفكر في السفر واستهلاك منتوج سياحي مغربي؟

يتفق الفقير مع أن القدرة الشرائية للمواطن المغربي لا تسعفه على السفر أو السياحة، لكنه في الوقت ذاته يرى أن ظروف الحجر الصحي لشهرين خلق ضغوطا نفسية كبيرة على المواطنين وهو ما سيخلق دافعا للإقبال على السفر في الصيف إن انتهت حالة الطوارئ الصحية. ويضيف "اليوم على الفاعلين السياحيين أن يجتهدوا ويبتكروا عروضا للمستهلك المحلي، فأكيد أن الرغبة في الحياة الطبيعية والراحة بعد عيش تجربة نفسية واجتماعية غير مسبوقة سيطغى في النهاية، أما بالنسبة لمن ألف السياحة في الخارج، فعليه أن يملأ الفنادق المغربية هذا العام، ويفكر في عدم استهلاك العملة الصعبة". ترى مريم العزيزي، إطار بنكي في عقدها الثالث، أن تفضيل بعض المغاربة لقضاء عطلتهم بالخارج يعود بالأساس إلى التنافسية في الأسعار وجودة الخدمة المقدمة، وتقول "أنا من صائدي العروض السياحية عبر الإنترنت، فبميزانية 8 آلاف درهم يمكن قضاء أسبوع في فندق من 4 نجوم في البرتغال أو إيرلندا، وعندما تقارن مصاريفك فإنك ستجدها أقل من قضاء أسبوع في مراكش أو في إحدى مدن الشمال".

بالنسبة لعزيزي، فإن الحديث عن قضاء عطلة هذا الصيف يبقى أمرا سابقا لأوانه، لأنها ليست متيقنة من رفع حالة الطوارئ الصحية خلال فصل الصيف، لكنها في الوقت ذاته ترى أن الحاجة إلى العطلة هذا الصيف تبقى كبيرة بالنظر لما تعيشه اليوم من حجر صحي وتقول إنها تنوي زيارة مدينة الداخلة. أما بالنسبة لأيوب أكوزول، المهندس في إحدى شركات صناعة أجزاء الطيران في منطقة

السياحة الداخلية تسمح بعدم الضغط على العملة الصعبة في الفترة المقبلة.

قدرت الكونفدرالية الوطنية للسياحة حجم الخسائر بحوالي 138 مليار درهم، وأن تتراجع المداخيل بـ74 في المائة خلال العام الجاري.

لحسن حداد يدعو إلى تفعيل تصور لتشجيع السياحة الداخلية كان قد وضعه عندما كان وزيرا وصيا على القطاع.

النواصر، فإن أهم ما يشجع الشباب المغاربة من متوسطي الدخل على السفر إلى الخارج هي الحرية وانخفاض الأسعار.

ويوضح هذا الشاب الأعزب، البالغ من العمر 29 عاما، أن الحرية في العيش والابتعاد عن المراقبة والأحكام القبلية، عامل مهم في اختيار القبلة، ويقول "في المغرب لا يمكن أن أحصل على غرفة في فندق مغربي رفقة صديقة أجنبية، بينما لا يجبر الأجانب على الإدلاء بوثيقة الزواج في فنادقنا، هذا التمييز لا نجده في الفنادق الأوروبية.

الكل سواسية ما دام الجميع يدفع فواتيره في النهاية، كما أن سعر الخدمة سواء في الفنادق أو في المطاعم يبقى معقولا، أما في المغرب فالأسعار مبالغ فيها بعض الشيء".

السياحة الداخلية وشيكات العطل

يدافع وزير السياحة السابق لحسن حداد عن السياحة الداخلية ويعتبرها العماد الأساسي، وأنها في الدول المتقدمة سياحيا تعتبر المتكأ القوي للسياحة الخارجية، كما أنها تسمح لك بوضع انتقائية واختيار مريح للسياح الأجانب، فهي المنطلق الأساس، وهذا ما لم يستوعبه المغرب في الوقت السابق.

بالنسبة لهذا الوزير السابق الذي كان أطلق مخططا يروم إلى تشجيع السياحة الداخلية سنة 2015، فإنه لا خيار للسياحة المغربية في هذا الوضع الراهن من غير الاعتماد والتوجه إلى السائح المغربي، لأن الوضع تغير، ويلزم العمل لتحقيق إقلاع سياحي ما بعد الوباء، ويقول "ليس لدى الجميع، سواء الحكومة أو الفاعلين السياحيين، الاختيار سوى الاعتماد على السوق الداخلية".

ويعتبر حداد أنه خلال فترة توليه حقيبة السياحة، كان اقترح على وزير المالية آنذاك حل "شيكات العطل"، وهي عبارة عن وصولات يساهم فيها المستخدمون أو الموظفون بنسبة وتساهم شركاتهم بنسبة أخرى، ويكون الاقتطاع شهريا، وفي نهاية العام يحصل المستخدم على شيك يخول له قضاء عطلته السنوية في إحدى المؤسسات السياحية الوطنية، وأن يجري هذا الأمر بالاتفاق مع هذه المؤسسات بطبيعة الحال، ويضيف "لقد كنت أعددت هذا التصور ويكفي تفعيله اليوم، على الفنادق والمؤسسات الفندقية والأبناك أن تجتهد أيضا لتقديم عروض مغربية وبأسعار معقولة".

ويضيف حداد، لـ"تيلكيل عربي"، أنه على قطاع النقل الجوي أن يدخل بدوره غمار الانفتاح على المستهلك المغربي، من خلال إطلاق عروض سفر مغربية، ولم لا يقلص الأسعار إلى النصف، وهذا سيسمح له بمعاودة النشاط، والانفتاح على جميع الجهات، وهو ما سيسمح بخلق دينامية سياحية متنوعة وموزعة على جميع جهات المغرب.

ويشير وزير السياحة السابق إلى ضرورة الانفتاح على الشرائح العمرية والاجتماعية المتعددة، والتفكير في عروض فندقية ابتداء من 150 درهما في الليلة، ويوضح "يجب الاشتغال مع أصحاب المطاعم، فهناك أثمنة مبالغ فيها لدى البعض تفوق أسعار مطاعم أوروبية، ولكن هناك اليوم ظرف خاص، لذا فعلى جميع المتدخلين في المجال السياحي أن يعوا المسألة، وأن يسعوا إلى ابتكار حلول عقلانيةومقبولة".

ويلفت حداد الانتباه إلى تضرر قطاع ثان مواز للسياحة، وهو الصناعة التقليدية، ويضيف "هنا تبرز من جديد دعوة كنت أطلقتها في وقت سابق، ومفادها ضرورة قيام شراكة بين قطاع البناء والصناعة التقليدية، إذ على كل مشروع سكني أن يقتني تجهيزات من الصناعة التقليدية سواء للأثاث أو للزينة.

ويشدد حداد أيضا على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار بالمخاطر الصحية، والتركيز على النظافة والوقاية، لأن عصر السياحة ما بعد "كورونا" غير مفاهيم كثيرة. ■

بنشعبون يقول كل شيء عن..

"السكتة القلبية" التي تهدد الاقتصاد المغربي

الأزمة عميقة ولا يمكن التنبؤ بتطوراتها. في هذا الحوار، يتحدث وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة محمد بنشعبون، لـ"تيلكيل عربي"، عن قطاع سياحي متوقف لنسبة 100%، عن تراجع كل القطاعات التصديرية (السيارات 96%- والطيران 80%-) عن تراجع تحويلات المغاربة بالخارج (30%-)، لكن رغم عمق الأزمة، استطاع المغرب أن ينجح في تدبيرها، في مراحلها الأولى، لكن الأصعب قادم. وفي الحوار أيضا، يقدم وزير الاقتصاد والمالية تصوره لكيفية الخروج من الأزمة بأقل الأضرار الممكنة.

أحمد مدياني

نريد توصيفا لعمق الأزمة التي نعيشها اليوم مع "كوفيد19". وما هي سيناريوهات تطور هذه الأزمة في المستقبل؟

كما تعلمون، يشهد العالم أسوأ أزمة اقتصادية منذ تلك التي عرفها في ثلاثينيات القرن الماضي، ومازالت امتداداتها تتشعب، حيث كلما طال أمدها، أدى ذلك إلى ارتفاع حالات الإفلاس بين المقاولات والبطالة لدى الأسر، وما لذلك من تبعات اجتماعية كبيرة وضغوط هائلة على ميزانيات الحكومات لاستعادة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال برامج الإنقاذ والدعم المختلفة التي تضطر لاعتمادها. ولذلك، فإن درجة عمق هذه الأزمة يظل رهينا بمدى الانتشار الزماني والمكاني لهذا الوباء، ومدى فعالية التدابير المتخذة لمواجهتها، وكذا قدرة الدول على تدبير

وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة محمد بنشعبون.

الفترة التي تلي هذه الأزمة.

وحيث أن المغرب ليس بمنأى عن هذه التطورات، بالنظر لارتباط اقتصاده بالتحولات التي يعرفها العالم، فيصعب التكهن، في هذه المرحلة، بالتطورات المستقبلية لامتدادات الأزمة التي تعصف باقتصاديات العالم، بغض النظر عن مستوى تقدمها، في غياب رؤية واضحة والبعد الزمني الذي تستلزمه هذه الظرفية لاستعادة هذه القطاعات الاقتصادية عافيتها، غير أن بلادنا قد اتخذت سلسلة من الإجراءات الاستباقية لاحتواء تداعيات الأزمة عبر توفير الشروط الضرورية لاستقرار الاقتصاد الوطني وضمان مصادر التمويلات الكافية له.

وفي ظل التوجيهات الملكية السامية للملك محمد السادس وحرصه الشديد على تتبع هذه الأزمة عن قرب، يمكن القول بأن المغرب قد نجح في تدبير الأزمة، في مراحلها الأولى. ولجنة اليقظة الاقتصادية منكبة الآن على بلورة خطة إنعاش شمولية ومتناسقة لتحقيق إقلاع الاقتصاد الوطني، مع توفير آليات الدعم الكفيلة لبلوغ ذلك. ويشار إلى أن هذه الخطة الشمولية ستعتمد على مخرجات خطط الإنعاش التي يتم إعدادها على المستوى القطاعي، والتي تأخذ بعين الاعتبار الفترة اللازمة لإعادة استئناف كل قطاع من هذه القطاعات لنشاطه، حسب خصوصياته. هذا دون إغفال تعزيز آليات تحفيز الطلب الداخلي مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز المنتوج/المحتوى المحلي.

قلتم مؤخرا، في حوار مع الزملاء، في "تيلكيل" (بالفرنسية) إن الأزمة عامة اليوم في المغرب. ماهي القطاعات الأكثر تضررا؟ وهل يمكن أن نحصل على أرقام جديدة بخصوص القطاعات الأكثر تضررا، كالسياحة

«

وعائدات مغاربة الخارج والصادرات المغربية؟

في ظل التنامي المستمر لتأثيرات انتشار الفيروس على اقتصادات دول العالم، ستتأثر الآفاق الاقتصادية للمغرب بالتداعيات السلبية لانتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد19".

وهكذا، ستتضرر بعض الأنشطة غير الفلاحية، من خلال تعطل سلاسل التوريد التي ستؤثر على فروع التصدير (النسيج، صناعة السيارات، الإلكترونيات، صناعة الطائرات، إلخ)؛ وتراجع قطاع السياحة والأنشطة ذات الصلة (الفنادق والمطاعم، النقل الجوي)، وذلك بعد تعليق الرحلات الجوية والبحرية؛ و تضرر بعض القطاعات المحلية (النقل، التجارة، إلخ) من جراء إعلان حالة الطوارئ الصحية.

حسب الاحصائيات الأخيرة، والتي تهم شهر أبريل 2020، مقارنة مع شهر أبريل 2019، فإنها تؤشر على توقف شبه تام لقطاع السياحة وتراجع كل القطاعات التصديرية، لعل أهمها السيارات (96-%) والطيران (80-%). نفس المنحى عرفته تحويلات المغاربة بالخارج (30-%).

كم تتوقعون أن تكون نسبة النمو لهذه السنة؟ وما هي توقعاتكم لنسب البطالة في ظل الجائحة؟

جاءت الأزمة الصحية التي سببها فيروس كورونا المستجد "كوفيد19" لتلقي بظلالها وعواقبها على محيط دولي خيمت عليه في الأساس مجموعة من الشكوك.

وتظل أي محاولة لتقدير الآثار الناتجة عن هذه الأزمة محصورة في مقاربات تقريبية فقط. حيث تنجم هذه الآثار عن عدة عوامل، منها مدة الأزمة وحجمها، وفعالية التدابير المتخذة لمواجهتها، وكذا قدرة الدول على تدبير الفترة التي تلي هذه الأزمة. وبذلك تبقى جميع نسب النمو مفتوحة على كل السيناريوهات.

ونفس الشيء ينطبق على معدلات البطالة المتوقعة في الأشهر القادمة.

ولا يوجد المغرب بمنأى عن الاضطرابات التي يعرفها الاقتصاد العالمي.

فالاضطرابات في سلاسل الإمداد والإنتاج وإغلاق الحدود أدت إلى توقف مجموعة من القطاعات، وأربكت أخرى. وبالتالي، فهناك تطورات قطاعية آخذة في الظهور، لكن حجمها وعمقها ومداها يتغير بوتيرة متسارعة مما يزيد من صعوبة وتعقيد وضع سيناريوهات للنمو التي ربما ستصبح أكثر وضوحا ارتباطا بتطورات الأزمة خلال الفترات المقبلة.

"ستتضرر بعض الأنشطة غير الفلاحية، من خلال تعطل سلاسل التوريد وتراجع قطاع السياحة والأنشطة ذات الصلة".

وتجدر الإشارة إلى أنه، منذ بداية الأزمة، لم يعرف النشاط الاقتصادي توقفا تاما، حيث مازالت بعض الفروع تزاول أنشطتها مثل الصناعة الغذائية وشقها المصدر، مع إمكانية التدارك المتاحة لبعض القطاعات بعد انتهاء فترة الحجر الصحي. وهكذا، فإن مجموعة من الأنشطة، نظرا لطبيعتها الحيوية من أجل السير العادي للحياة الطبيعية، لم تعرف أنشطتها أي توقف.

أين وصل النقاش حول إعداد قانون مالية معدل؟

بخصوص اللجوء إلى قانون مالية معدل، لا بد من التأكيد على أن عدم وضوح الرؤية بخصوص تطور الوباء في الزمان والمكان وكذا امتداداته الاقتصادية والاجتماعية، وصعوبة التكهن بمسار الرفع التدريجي للحجر الصحي والمخاطر المرتبطة به، كلها عناصر تجعل من الصعب اتخاذ قرار بشأن سيناريو ماكرواقتصادي واضح بهذا

بنشعبون يعتبر أن المغرب قد نجح في تدبير الأزمة في مراحلها الأولى.

الشأن، لأن ذلك يستلزم إعادة النظر في الفرضيات التي سيتم اعتمادها والتي يتوجب أن تأخذ بعين الاعتبار كل متغيرات الظرفية الدولية والوطنية، على حد سواء. وكما هو واضح أن الأزمة الصحية الناجمة عن "كوفيد19" بسبب حجمها وعواقبها غير المسبوقة، أسفرت عن ظرفية دولية مضطربة، مع تزايد الشكوك حول عمق تداعياتها على الاقتصاد العالمي عموما وعلى الاقتصاد الوطني على الخصوص. وفي هذا الصدد، تجري دراسة العديد من السيناريوهات، مع تحيين ورصد التطورات على المستوى الوطني باعتماد فرضيتين رئيسيتين بشأن تطور الطلب الخارجي الموجه للمغرب، على وجه الخصوص، من طرف شركائنا الرئيسيين وكذا تطور الطلب الداخلي. ويجب التمييز بين السيناريوهات على مستويين، في هذه الحالة؛ الأول فيما يتعلق بتدبير رفع الحجر الصحي وسرعة استئناف القطاعات الاقتصادية لنشاطها والتي يمكن أن يتم وفق آفاق زمنية مختلفة. كما يمكن أيضا التمييز بين مسار تطور كل قطاع مقارنة بآخر على مستوى كل سيناريو.

البرلمان منح الحكومة الضوء الأخضر لتجاوز سقف الدين الخارجي... ما هو السقف الذي تتوقعون أن تصلوا إليه؟ أليست لديكم تخوفات من الاقتراض؟

أود التأكيد أولا بأن الأمر يتعلق بإجراء استثنائي تمليه الظرفية غير المسبوقة التي تعيشها بلادنا، مثلها مثل سائر الدول جراء جائحة فيروس كورونا، والهدف منه هو الترخيص لتعبئة موارد إضافية خارجية من جهة، لأجل توفير مستوى كاف من العملة الصعبة يمكن اقتصادنا من الحفاظ على قدرته على تلبية احتياجات بلادنا من مواد مستوردة أساسية وغذائية وطاقية، إضافة إلى تغطية التزاماته الخارجية وأداء خدمة الدين الخارجي، ومن جهة أخرى، المساهمة في تمويل عجز الميزانية إلى جانب التمويل الداخلي. كما أن من شأن التمويلات الخارجية أن تمكن من ضخ سيولة إضافية بالنظام البنكي الشيء الذي سيعزز من قدرته على تمويل الاقتصاد الوطني.

ولابد هنا من توضيح مسألة هامة، وهي أن تحديد المبالغ التي تتم تعبئتها عبر اللجوء إلى القروض الخارجية، يرتبط بتقييم حجم احتياجات تمويل الخزينة لهذه السنة. وبطبيعة الحال، هذا له ارتباط بتقييم حجم آثار الجائحة على الاقتصاد الوطني، وعلى ميزانية الدولة، وكل هذه المعطيات لها علاقة مباشرة بمدى تطور جائحة كورونا.

"إلغاء سقف الاقتراض الخارجي لا يعني الإفراط في تعبئة القروض الخارجية لأن الموارد الخارجية المتاحة ليست متوفرة بصفة متناهية".

ونحن اليوم نشتغل على عدة سيناريوهات، إلا أنه يجب التأكيد على أن إلغاء سقف الاقتراض الخارجي لا يعني الإفراط في تعبئة القروض الخارجية وذلك لأن الموارد الخارجية المتاحة ليست متوفرة بصفة متناهية، خاصة في الظروف الحالية، حيث أن كل الدول تتطلع للحصول على نسبة من هذه الموارد. كما أن كل الجهات المقرضة تضع أسقفا لمقترضيها لا يمكن تجاوزها وكذلك لأن استراتيجية تدبير الدين المتبعة من طرف بلادنا، منذ عدة سنوات، تعتبر الموارد الداخلية أهم مورد تمويل بالنسبة للخزينة في حين أن الموارد الخارجية، رغم أهميتها، هي موارد مكملة تدخل في إطار تنويع مصادر التمويل.

ويضاف إلى كل ذلك، أن وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة ستتخذ كافة الاحتياطات، فيما يخص تدبير المخاطر المرتبطة بالدين، ولن يؤثر الرفع من سقف القروض الخارجية بشكل كبير على محفظة دين الخزينة والتي لا تتعدى حصتها الحالية 20% من مجموع هذه المحفظة.

اشتكت العديد من المقاولات من صعوبات في الوصول إلى قروض الضمان "أوكسجين"، فيما دافعتم أنتم عنها. بماذا تبررون هذا الموقف؟

لقد همت التدابير التي اتخذتها لجنة اليقظة الاقتصادية لفائدة المقاولات، تفعيل خط ائتماني إضافي للقروض من طرف صندوق الضمان المركزي لفائدتها، خاصة التي تدهورت خزينتها بسبب تراجع نشاطها، بما في ذلك المقاولات العاملة في قطاع العقار. وقد عرفت هذه التدابير إقبالا كبيرا، سواء من طرف الأشخاص الذاتيين أو من لدن المقاولات. إلى غاية يوم الجمعة 24 أبريل، بلغت القروض الإضافية المضمونة من طرف الدولة، عبر ضمان أكسجين، والذي تم إحداثه لمساندة المقاولات التي لا يتعدى رقم معاملاتها 500 مليون درهم 11000 قرض بمبلغ إجمالي يفوق 6 ملايير درهم رُفض منها 245؛ أي حوالي 2,2%.

هل تم تجاوز سوء الفهم كما وصفتموه بين المقاولات والأبناك؟

أود الإشارة، في البداية، إلى أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب والمجموعة المهنية للأبناك بالمغرب يعتبران طرفان فاعلان في لجنة اليقظة الاقتصادية التي تم إحداثها بهدف اتخاذ التدابير الملائمة لدعم المقاولات والأسر في وضعية هشاشة وتمكينها من مواجهة الظروف الصعبة الناتجة عن الحجر الصحي. ومنذ إحداثها، تعقد لجنة اليقظة الاقتصادية اجتماعات أسبوعية، وتلعب دورا محوريا للتشاور مع جميع الفاعلين والمعنيين بإدارة الأزمة. فبالإضافة إلى تحديد

التدابير اللازمة للتخفيف من آثار الأزمة والحماية الفورية للمقاولات والمواطنين، يولي أعضاء لجنة اليقظة الاقتصادية أهمية قصوى لجودة هذه التدابير ومراقبة تنفيذها حتى يستفيد منها جميع المعنيين في أحسن الظروف. ولتدارك أي اختلال أو إكراه أو ارتباك محتمل، تم إجراء تعديلات لاحقة، خصوصا فى ما يتعلق بالاستحقاق وتأطير شروط الاستفادة.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أنوه بالمجهودات وبروح التشاور والعمل الجماعي الهادف السائدة بين مختلف الفاعلين، وخاصة القطاعات الوزارية المعنية، والقطاع المالي، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، وفيدرالية الغرف التجارية والصناعية والخدمات وفيدرالية غرف الصناعة التقليدية، وصندوق الضمان المركزي، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من أجل التجاوب والتعاطي بكل مسؤولية مع ما تمليه هذه الظرفية الصعبة واتخاذ ما يلزم من التدابير لمواجهة آثار هذه الأزمة، من أجل إنجاحها تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية بهذا الخصوص.

كيف تراقبون المقاولات التي تستفيد من الدعم والقروض؟

من أجل تنظيم ومراقبة المساعدات المالية الممنوحة للمقاولات وأجرائها، تم خلال المجلس الحكومي المنعقد في ٩ أبريل 2020، الموافقة على القانون رقم 25.20. ومن بين أهم ما جاء به هذا القانون، خضوع عمليات منح المساعدات من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للمراقبة المالية من قبل الهيئات المختصة، وذلك وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، خصوصا من طرف المفتشية العامة للمالية والمديرية العامة للضرائب. وقد تم نشر المرسوم رقم 2.20.331 بتنفيذ هذا القانون في 27 أبريل 2020.

لجنة اليقظة الاقتصادية تلعب دورا محوريا للتشاور مع جميع الفاعلين والمعنيين بإدارة الأزمة.

فضلا عن ذلك، أحدثت لجنة اليقظة الاقتصادية لجنة مكلفة بالبت في ملفات المقاولات التي أعلنت عن توقف أكثر من 500 أجير عن العمل بشكل مؤقت أو تلك التي سجلت انخفاضا في رقم معاملاتها يتراوح ما بين 25% و50%. وتجتمع هذه اللجنة، التي تتكون من ممثلين عن وزارة الاقتصاد والمالية والشغل والقطاعات المعنية والاتحاد العام لمقاولات المغرب، كل يوم في الساعة الثانية بعد الزوال، بما في ذلك أيام نهاية الأسبوع، وذلك للبت في الملفات الموضوعة خلال اليوم السابق على مستوى البوابة الإلكترونية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المخصصة لهذا الغرض.

ما هي نتائج دعوتكم إلى أداء مستحقات المقاولات لضمان استمرار مناصب الشغل؟

علاوة على الدعم الموجه إلى مأجوري بعض المقاولات، اتخذت الحكومة تدابير أخرى لفائدة المقاولات همت، على الخصوص، العمل على تسريع وتيرة أداء مستحقات المقاولات من أجل تخفيف الضغط على خزينتها.

وفي هذا الصدد، تم توجيه منشور وزاري لحث القطاعات الوزارية والمؤسسات والمقاولات العمومية على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتسريع صرف مستحقات المقاولات. وتم التشديد على ضرورة الحزم في تفعيل مضامين هذا المنشور وعلى أن هذا التسريع يجب أن يهم، خاصة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وتمكينها من الوفاء بالتزاماتها المالية والحفاظ على مناصب الشغل، وبالتالي التخفيف من

التداعيات الاجتماعية لجائحة فيروس "كورونا" على الاقتصاد الوطني، لأن أي تأخير قد يؤدي إلى الإفلاس، وبالتالي فقدان العديد من مناصب الشغل. كما تمت دعوة كافة مسؤولي القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية لإعطاء تعليمات للمصالح المختصة قصد الحرص على الوفاء بالالتزامات المالية تجاه جميع الشركاء والموردين للطلبيات العمومية، من مقاولات ومكاتب دراسات ومراقبة ومكاتب مهندسين.

كم صرف من صندوق مواجهة جائحة "كورونا"؟ بالنظر إلى حجم المصارف، ألا تعتقدون أن هناك حاجة إلى دعوة جديدة من أجل الإسهام في الصندوق؟

حرصا من جلالة الملك على توفير الإمكانيات المالية الضرورية لمواجهة هذه الأزمة على المستوى الصحي والحد من آثارها على المقاولة الوطنية وعلى القدرة الشرائية لأرباب الأسر المغربية الذين توقفوا عن العمل بفعل هذه الأزمة، أعطى جلالته تعليماته السامية بإحداث صندوق خاص لتدبير ومواجهة جائحة فيروس "كورونا". وقد حظي هذا الصندوق الذي خصصت له ١٠ ملايير درهم من الميزانية العامة للدولة وساهمت فيها الجهات بـ1,5 مليار درهم، بانخراط كبير لكل فئات وشرائح المجتمع المغربي سواء تعلق الأمر بالفاعلين المؤسساتيين أو القطاع الخاص أو المواطنين.

وقد بلغ مجموع موارد هذا الصندوق، إلى حدود يوم الجمعة 24 أبريل، ما مجموعه 32,4 مليار درهم، تغطي إلى حد الساعة مجموع نفقاته التي بلغت ما مجموعه 7,2 مليار درهم، خُصصت منها ملياري درهم لوزارة الصحة لاقتناء المعدات والمستلزمات الطبية الضرورية لمواجهة الجائحة. كما مكن هذا الصندوق من تقديم الدعم اللازم للمقاولات لامتصاص الصدمات السلبية التي سبّبها هذا الوباء، وكذا لفائدة الأجراء الذي يفوق عددهم 800.000 أجير ومستخدم متوقف مؤقتاً عن العمل. ويُتوقع أن يصرف الصندوق الخاص بتدبير جائحة "كورونا" حوالي ملياري درهم شهرياً. هذا بالإضافة إلى دعم أرباب الأسر التي تشتغل في القطاع غير المهيكل والمتضررين من تداعيات الحجر الصحي المطبق، بتعويض يتراوح بين 800 درهم و1200 درهم وذلك حسب عدد أفراد الأسرة. وقد مكنت هذه العملية من استفادة 4 ملايين و300 ألف أسرة تعمل في القطاع غير المهيكل من دعم هذا الصندوق.

"بلغ مجموع موارد صندوق تدبير جائحة كورونا، إلى حدود يوم الجمعة 24 أبريل، ما مجموعه 32,4 مليار درهم".

قطاعات عديدة خرجت تشتكي من عدم الالتفات إليها في ظل الأزمة: أصحاب المقاهي والمطاعم، قطاع الإعلام، التعليم الخاص. كيف تمت معالجة هذا الأمر؟

في إطار وضع خطة متكاملة ومتناسقة لإنعاش الاقتصاد، أطلقت لجنة اليقظة الاقتصادية مجموعات عمل قطاعية مسؤولة عن تنسيق الاستجابات القطاعية التي سيتم إعدادها وفق إطار موحد، مع ضمان تأطير وإشراف قبلي من لدن الوزارة المشرفة. وتتمثل المهمة الرئيسية لمجموعات العمل هاته في اقتراح مجموعة من التدابير القطاعية، تراعي خصوصيات كل قطاع وطبيعة المقاولات المعنية. كما ستعمل هذه المجموعات على وضع نظام يقظة قطاعي على المستوى الوطني والدولي، وتهيئ الفاعلين القطاعيين للتدابير الصحية في أفق رفع الحجر الصحي. وينبغي أيضا أن تقترح كذلك مخططا لحماية المقاولات العمومية العاملة في كل قطاع من القطاعات المعنية ومخططا قطاعيا لتحفيز الطلب. ويجب أن تسلط الضوء على الاستثمارات الاستراتيجية التي يجب تسريعها، مع تحديد تأثيراتها المحتملة على ميزان الأداءات. كما أنها مدعوة للشروع في التفكير في ظروف اندماج المغرب في المشهد العالمي لما بعد "كوفيد19".

ويعتبر قطاع التجارة والخدمات واحدا من القطاعات المعنية بإعداد تصور قطاعي شامل ومندمج يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذا القطاع ويقدم حلولا ناجعة من شأنها النهوض بالقطاع في اتجاه تحقيق نمو قوي ومستدام.

هناك اليوم حيرة عند أصحاب القرار في العالم تجاه الاستمرار في الحجر والطوارئ لمحاصرة الجائحة، لكن الثمن الاقتصادي لذلك يرتفع بشكل رهيب. هل لديكم نفس الهواجس؟

في ظل التنامي المستمر لتأثيرات انتشار الفيروس على اقتصاديات دول العالم، وعلى غرار كل اقتصاديات العالم، ستتأثر الآفاق الاقتصادية للمغرب بالتداعيات السلبية لانتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد19". ويصعب التكهن في هذه المرحلة بالتطورات المستقبلية لامتدادات الأزمة التي تعصف باقتصاديات العالم، بغض النظر عن مستوى تقدمها، في غياب رؤية واضحة والبعد الزمني الذي تستلزمه هذه الظرفية لاستعادة هذه الاقتصاديات عافيتها، مما يغذي الشكوك حول تكلفة الخروج من هذه الأزمة التي

بنشعبون حاول وضع البرلمان في صورة ما يجري في تدبير الآثار الاقتصادية جائحة "كورونا".

« تظل عالمية ولاتقتصر تباعاتها على اقتصاد دون آخر، غير أن الأمر يتوقف على مدى فعالية التدابير وتوقيتها والتي اتخذها كل بلد لمواجهة هذه الجائحة.

هل أعددتم خطة لإعادة تدوير الاقتصاد؟ ومتى تتوقعون أن تبدأ؟ وماهي الإمكانيات المالية التي ستتطلبها؟

إدراكا منها بأهمية الإجراءات الاستباقية لما بعد الأزمة، تعمل الحكومة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، على وضع خطة طموحة لإنعاش الاقتصاد الوطني. وسوف تشكل هذه الخطة رافعة مهمة من أجل تسريع استئناف النشاط الاقتصادي الوطني وتعزيز قدرته على استشراف معالم ما بعد أزمة "كورونا" التي تلوح في الأفق. وتعتبر المقاربة المعتمدة لبلورة هذه الخطة شاملة ومتكاملة، تعتمد على آليات أفقية تراعي خصوصيات كل قطاع على حدة، كما وردت في المخططات القطاعية. وسيكون من بين التحديات الرئيسية، في هذا الصدد، التفكير في آليات التمويل التي سيتم تعبئتها لضمان توفير الرساميل اللازمة رهن إشارة المقاولات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل استئناف أنشطتها، وكذا في إمكانية الدولة لضمان هذه الآليات. كما يستوجب الأمر أيضا التفكير في كيفية استخدام الطلبيات العمومية كوسيلة لإنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مراجعة أساليبها وأولوياتها، من أجل دعم الإنتاج والاستهلاك المحليين. وهناك توجه آخر، تم إقراره خلال آخر اجتماع للجنة اليقظة الاقتصادية، وهو ضرورة الاستفادة من الأزمة لحل بعض الإشكاليات الهيكلية التي كشفت عنها هذه الأزمة، كإشكالات القطاع غير المهيكل والحماية الاجتماعية، وذلك من خلال الاستفادة من التجربة الناجحة لنظام التعويضات المالية الممنوحة من طرف الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس "كورونا". كما يتوجب أيضاً على المغرب أن يستعد لعالم ما بعد "كوفيد19"، من خلال زيادة حجم الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية الواعدة، من قبيل الصحة والتعليم والطاقة الخضراء والرقمنة. أما على المستوى الدولي، فسيتحتم تهيئ المغرب للتكيف مع التشكيل الجديد لسلاسل القيمة العالمية، من خلال جذب استثمارات دولية، على نطاق واسع، والتي هي في صدد البحث عن مراكز إنتاج جديدة بالقرب من الأسواق الأوروبية. ■

البروفيسور الادريسي:

هذه خلاصات دراسة تأثير فيروس كورونا على الدماغ

في هذا الحوار يتحدث البروفيسور عبد السلام الادريسي، الأستاذ الباحث بالمدينة الجامعية بنيويورك عن الدراسة العلمية التي يشرف عليها رفقة طبيبين مغربيين، والتي ترصد تأثيرات فيروس كورونا المستجد على الدماغ. كما يجيب عن أسئلة "تيلكيل عربي" بشأن إمكانية إيجاد لقاح ضد الفيروس، ومدى إمكانية نجاح نظرية مناعة القطيع التي تحدثت عنها بعض الدول في بداية انتشار الوباء.

البروفيسور عبد السلام الادريسي.

الشرقي لحرش

هل يمكن أن تقربنا أكثر من خلاصات الدراسة التي قمتم بشأن تأثير فيروس كورونا المستجد على الدماغ؟

هذه الدراسة التي أنجزتها رفقة البروفيسور آيت بنعلي، هو طبيب تخصص جراحة الدماغ في المستشفى الجامعي بمراكش والدكتور ياسين ياشو، طبيب تخصص جراحة الدماغ في روسيا، تتناول العلاقة بين فيروس كورونا المستجد والتهاب الجهاز العصبي المركزي. نعرف أن فيروس "كوفيد19" يدخل للخلايا البشرية باستعماله بروتين يسمى "ايس سبيك" عبر مستقبل يسمى "الأنزيم المحول للأنجيوتنسين"، وهذا الأنزيم يلعب دورا كبيرا في ضبط الضغط الدموي.

ما هي أهمية هذه الدراسة في هذه الفترة؟

كما قلت لك هذا الفيروس جديد، ونحن نكتشف تأثيراته على أعضاء الجسم شيئا فشيئا، ومن المؤكد أن هذه الالتهابات التي يسببها على مستوى الجهاز المركزي العصبي لا تظهر بسرعة، لكن إذا ما ظهرت هذه الالتهابات، فيجب معالجة المريض على الفور بالأدوية المضادة للالتهاب، علما أن هذا الأمر محصور عند المرضى الذين يفقدون حاستي الشم والتذوق، والذين يحتاجون عناية مركزة من أجل تفادي المشاكل البعيدة المدى.

إلى أي حد يمكن تفادي تأثير فيروس كورونا على الدماغ؟

كما ذكرت سابقا، هناك مرضى يفقدون حاستي الشم والذوق، وهذا يعني أن الفيروس قد غزى الجهاز العصبي المركزي، سواء عبر الأنف أو العصب المبهم الموجود بالرئة، مما يتسبب في التهاب بسبب السيتوكينز التي يفرزها جهاز المناعة، وهذه الالتهابات قد لا تظهر أثناء استشفاء المريض من فيروس كورونا، لكنها قد تتسبب في مشاكل كثيرة على المدى البعيد مثل التصلب المتعدد والزهايمر.

«

الباحث المغربي يتحدث عن 120 مشروعا للقاحات "كورونا"، حصل خمسة منها على ترخيص إجراء التجارب السريرية.

إن هذه الدراسة، التي طلبنا تمويلها من وزارة الصحة الأمريكية، تقوم على تتبع تأثير الفيروس على الجهاز العصبي المركزي، حيث سيقوم البروفيسور سعيد آيت بنعلي بتتبع حالة عدد من المرضى لمدة عامين لرصد ومراقبة التغيرات التي تحدث جراء هذا الالتهاب، فيما سنقوم نحن في الولايات المتحدة الأمريكية بحقن الفيروس للفئران ونلاحظ مدى تأثيره على الجهاز العصبي المركزي.

بعض الدول اعتمدت دواء الكلوروكين لعلاج مرضى فيروس "كورونا". في نظركم، هل ما أنجز من دراسات حول فعالية هذا الدواء كاف لاعتماده؟

كما قلنا سابقا، لا يوجد الآن أي دواء فعال ضد هذا الفيروس، لكن هناك أبحاث عديدة يتم إجراؤها من أجل العثور على استعمال جديد لدواء قديم. وبالنسبة للكلوروكين والهيدروكسي كلوروكين المستعملة سابقا للملاريا له تأثير مضاد للفيروسات حيت تزيد من درجة الحموضة في أجزاء من الخلايا البشرية مما يؤدي إلى ضعف ولوج الفيروس إليها. من جهة أخرى، فإن الكلوروكين يعطى للمرضى مع الزنك، حيث يسمح له بدخول الخلية مما يحد من تأثير الفيروس وإنقاص تضاعفه، لكن المشكل المطروح بالنسبة للكلوروكين هو عدم إمكانية إعطائه للمرضى الذين يعانون من مشاكل في القلب، نظرا لتأثيراته الجانبية التي قد تؤدي إلى الموت.

وإضافة إلى الكلوروكين، يتم حاليا العلاج بالمضادات الحيوية، خاصة "الأزيثروميسين". وعموما، فإن الكلوروكين له تأثيرات سلبية خطيرة على مرضى القلب قد تؤدي إلى الوفاة، مما يستدعي الحذر من وصفه.

ما الذي يعيق إيجاد لقاح ضد فيروس كورونا؟

هناك دراسات كثيرة اليوم يتم إجراؤها من أجل إيجاد لقاح ضد فيروس "كورونا" المستجد. هذا اللقاح سيدرب الجهاز المناعي من أجل التعرف على فيروس "كوفيد19" ومهاجمته عند حدوث العدوى. عموما، هناك 120 مشروعا حول العالم، حصل خمسة منها على ترخيص إجراء التجارب السريرية، علما أن التجارب السريرية تمر من أربعة مراحل، حيث يتم في المرحلة الأولى إجراء التجارب على عدد قليل من المتطوعين الأصحاء والمرضى، ثم يتم رفع العدد في المرحلة الثانية، ثم المرحلة الثالثة التي يتم فيها إعطاء التلقيح لـ3000 شخص من المرضى وغير المرضى. أما في المرحلة الرابعة، فيتم إعطاء الدواء للناس ومراقبة ما إذا كان سيتسبب في أثار جانبية على المدى البعيد.

من خلال خبرتكم ما هي المدة الممكنة لكي يكون اللقاح في متناول جميع بلدان العالم؟

بحسب الخبراء، وخاصة الدكتور أنتوني فاوتشي، مدير المعهد الوطني الأمريكي للحساسية والأمراض المعدية، فإنه من المرتقب إيجاد لقاح في غضون 12 أو 18 شهرا، وكما قلت هناك خمسة مشاريع حصلت على الترخيص من أجل إجراء التجارب السريرية وبدأوا تجريب اللقاح على 200 من المتطوعين، لكن ليس هناك ضمانات على أن هذه اللقاحات ستكون فعالة، ورغم ذلك هناك تفاؤل كبير في الأوساط العلمية.

بعض الدول تحدثت في بداية الوباء عما يسمى بنظرية "مناعة القطيع" هل هذا الخيار لازال مطروحا والى أي حد يمكن أن ينجح؟

لا يمكن الحديث عن فعالية "مناعة القطيع" في ظل عدم وجود لقاح، فمناعة القطيع هي مفهوم وبائي يصف الحالة التي يكون فيها السكان محصنين بما فيه الكفاية من مرض ما حتى لا تنتشر العدوى داخل المجتمع.

ولتقريب الموضوع أكثر سأعطي مثالا بمرض النكاف، الذي يعتبر مرضا معديا للغاية، لكن بفضل اللقاح أصبح شبه منعدم في الوقت الحالي. ومعروف أن معدل انتشار فيروس النكاف يتراوح ما بين 10 و12؛ أي أن كل مصاب يمكن أن ينقله لـ10 أو 12 شخص آخر، وهذا يعني أن 5 في المائة من المجتمع فقط لم تنتقل لهم العدوى، ويمكننا زيادة هذا العدد عن طريق التطعيم، الذي يحمي الأصحاء

"الدراسة، التي طلبنا تمويلها من وزارة الصحة الأمريكية، تقوم على تتبع تأثير الفيروس على الجهاز العصبي المركزي".

الادريسي يحذر من تأثيرات سلبية خطيرة للكلوروكين على مرضى القلب قد تؤدي إلى الوفاة.

من العدوى ويمنع نقله من المرضى. إن مناعة القطيع فيما يخص النكاف تستدعي تحصين 92 في المائة من السكان ضد الفيروس لإيقاف انتشاره، وهذا ما يسمى بعتبة القطيع.
ومن حسن الحظ أن معدل انتشار فيروس كورونا المستجد يتراوح ما بين 3 و3,5، وهذا يعني أن حوالي 70 في المائة من السكان يجب أن يصابوا بـ"كوفيد19" ويطوروا المناعة ضده، وهذا سيناريو كارثي، إذ سيؤدي إلى موت الكثيرين، خاصة كبار السن. وشخصيا لا أظن أن مناعة القطيع حلا واقعيا، ما لم يتم إيجاد لقاح. ولحسن الحظ، فإن الحجر الصحي فعال ضد انتشار الفيروس، لذلك يجب أن يبقى الناس في بيوتهم قدر الإمكان.

ألا يتخوف العلماء من حدوث طفرات جينية للفيروس؟

يجب التأكيد أن كل الفيروسات يمكن أن تطرأ عليها تغييرات جينية، وبالنسبة لـ"كوفيد19" فهو يتحول بمتوسط طفرتين في الشهر، وهو معدل بطيء مقارنة مع فيروسات أخرى كالأنفلونزا. وبمجرد ما يكتسب الشخص مناعة فيروس كورونا أو عن طريق اللقاح فمن المحتمل أن يكون محميا ضد السلالات المتداولة للفيروس.

ما رأيك في الإجراءات التي اتخذها المغرب لمواجهة فيروس "كورونا"؟

من حسن الحظ أن المغرب اختار صحة مواطنيه قبل الاقتصاد، وذلك من خلال فرض الحجر الصحي بغض النظر عن كلفته.
ويتضح أن تجربة المغرب تقوم على خمسة مبادئ هي: الاستباقية والتضامن والوقاية والمقاربة الشاملة وإعطاء الأولوية للمواطنين الأكثر هشاشة. إن المغرب اختار حماية صحة المجتمع مما جنبه السيناريو الأسوأ، ففي أمريكا مثلا فاق عدد الموتى 70 ألف، فضلا عن أزيد من مليون مصاب. إن الإجراءات التي اتخذها المغرب، سواء من خلال فرض الحجر الصحي، أو من خلال إنشاء صندوق تدبير جائحة فيروس "كورونا" لدعم قطاع الصحة والمقاولات والفئات الهشة كلها جعلت منه بلدا متفردا في التعامل مع هذه الأزمة.

ما الذي يجب القيام به قبل رفع الحجر الصحي؟

الحكومة المغربية، بقيادة جلالة الملك، اختارت صحة المواطنين على الاقتصاد، مما مكن من الحد من انتشار الفيروس، لكن لا يمكن أن يتم رفع الحجر الصحي بدون تدابير احترازية. ويمكن إعادة عجلة الإنتاج تدريجيا، مع اتخاذ الاحتياطات الضرورية من قبيل النظافة الشخصية ووضع الكمامة واحترام مسافة الأمان، أما الأماكن التي يتجمع فيها الناس بكثرة كالمدارس والجامعات والمقاهي فيجب أن تكون آخر ما يتم فتحه. ■

خبير دولي يشرح القانون "المكمم للأفواه" وأشكال مقاربة المقاطعة في العالم

ترك الخبير الدولي في الإعلام والسياسات العمومية نوفل الرغاي المغرب قبل سنوات مستقرا بالولايات المتحدة الأمريكية، وتحديدا في العاصمة واشنطن، بعد أن كان أول مدير ديوان لأول رئيس للهيئة العليا للسمعي البصري أحمد الغزالي، ثم مديرا عاما للهيئة بعدها، كما أنه شغل منصب الأمين العام للجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات الشخصية.

عبدالرحيم سموكني

في هذا الحوار يجيب الخبير والمستشار الدولي في الإعلام والسياسات العمومية، عن تفاصيل عودته للشأن الإعلامي والسياسي بالمغرب، ولو عن بعد، ليفصل في مسألة ضبط أو تقنين الشبكات الاجتماعية ويتحدث عن تجارب عالمية حاولت تقنين الدعوة إلى المقاطعات، كما يثير الانتباه إلى مشروع قانون ثان لم ينل الاهتمام الكامل، الذي حظي به مشروع قانون 22.20، ويتعلق الأمر بقانون حقوق الملكية الفكرية، إذ يرى أنه قانون سيكون مضرا أكثر منه نافعا.

هل أزعجك مشروع قانون 22.20 إلى الحد الذي دفعك إلى كتابة مقال من ألفي كلمة تقريبا؟

مشروع القانون لم يزعجني، فعندما أنزعج تكون إجاباتي مقتضبة! لكنه أثار عندي تخوفات عديدة... في الواقع، خفت التزاماتي المهنية في الظروف الراهنة بحكم الحجر الصحي وإغلاق الحدود والمطارات، فقررت أن أنضبط لطريقة عيش يومية تحاول خلق توازن بين المجهود الفكري والجسدي والحياة الأسرية، وفي الأيام الأخيرة حياتي الروحية الرمضانية. إلا أنني أتابع دوما أخبار بلادي، من تطور الوضعية الصحية طبعا، وكذلك كل الأمور الأخرى. حين علمت، من خلال الشبكات الاجتماعية، بمشروع القانون هذا ولم يكن الأمر في البداية سوى الصورة البرتقالية للمواد 14 و15 و18 منه التي أضحى الجميع يعرفها، أصبت بنوع من الحيرة. ولم يمر وقت طويل حتى توصلت على تطبيق "واتساب" بنسخة من رأي وزارة حقوق الإنسان، وبعده بالنص الكامل لمشروع 22.20 مع مذكرته التقديمية. عند قراءة هذه الوثائق، غلبت النزعة المهنية ووجدت نفسي منهمكا في دراسة مشروع القانون، مع تدوين ملاحظات عليه والقيام بأبحاث إضافية... ولدى تصفحي للمقالات الصحفية المخصصة للمسألة، لاحظت بأن مبادرة من هذا القبيل يمكن أن تساهم في إغناء النقاش الجاري. ثم إنها فرصة لأساهم إيجابيا، وإن عن بعد وحسب إمكانياتي، في النقاش العام والحيوي ببلدي. وقد أقنعتني ردود الفعل التي تلقيتها بعد هذا المقال بجدوى هذا العمل، وبالتالي أنوي إعادة القيام به كلما سنحت الفرصة أو دعت الضرورة.

الخبير والمستشار الدولي نوفل الرغاي.

هل هناك موضوع جاهز في الذهن؟

أكيد. بل أكثر من ذلك، أنا الآن أشتغل على موضوع يبدو لي من الأهمية بمكان بالنسبة للحياة الثقافية والفنية ببلادنا. فأثناء أبحاثي الوثائقية تحضيرا لمقالتي حول مشروع قانون 22.20، وبتواتر أحداث وصدف يطول الحديث عنها هنا، وقعت على مشروع قانون 25.19 المتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. ويعتبر الموقع الالكتروني للأمانة العامة للحكومة وللبرلمان والشبكات الاجتماعية منجما ثمينا للمعلومات لكل من يود المساهمة في النقاش العام والهادف لبلاده.

«

يعتبر الخبير أن استشارة "الهاكا" كانت ستسمح لمحرري المشروع باستيعاب الفرق بين البعد الإداري والشق الجنائي.

أول ما أثار انتباهي هو وجه شبه بين هذا النص ومشروع قانون 22.20، إذ لم أجد له أثرا على موقع الأمانة العامة للحكومة، في حين أن بيان اجتماع الحكومة المؤرخ في 14 نونبر 2019 يشير إلى أنه تمت المصادقة عليه مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المثارة بشأنه بعد دراستها والبت فيها. لذلك، لم يتسن الاطلاع على نسخة منه إلا بعد إحالته على البرلمان في فبراير 2020 حين نشر على موقعه الالكتروني. إضافة إلى أن هذا الموضوع يهمني بحكم تخصصي، أثار هذا التشابه فضولي. وحين أمعنت النظر في هذا النص، لاحظت أننا بهذا المشروع قد نزيد في الإضرار بهذا القطاع الاستراتيجي على مدى السنوات القادمة.

حاليا، أقوم بدراسة هذا النص وفي نيتي أن أنشر لاحقا خلاصة تفكيري بهذا الخصوص، لأن هذا النص سيبرمج قريبا للنقاش في البرلمان، وعلى رأس القطاع اليوم وزير جديد شاب لم يكن له دور في إعداد هذه المسودة. يبدو لي إذن أنه بالإمكان المساهمة بجد في إغناء النقاش المقبل، قبل أن تدشن اللجنة المعنية بالغرفة الأولى تدارس هذا النص.

هل يمكن إعطاؤنا نبذة عن ملاحظاتكم؟

دون الدخول في الكثير من التفاصيل، يجب معرفة أن غالبية الدول حررت نشاط تدبير حقوق المؤلف، بما أن شركات تحصيل وتوزيع الحقوق تتشكل من جمعيات، شبيهة في تنظيمها وحكامتها بتعاونيات تمارس نشاطها تحت رقابة الحكومة. والمثال البديهي هنا هو "جمعية كتاب ومؤلفي وناشري الموسيقى" (SACEM) بفرنسا. في نماذج أخرى، من قبيل نموذج المغرب، تحتكر مؤسسة عمومية هذا الاختصاص... للنموذجين، في حد ذاتهما، مزايا ونواقص. ويبقى الأهم، مهما كان النموذج المتبنى، هو السهر على أن يقرر ذوو الحقوق في مصيرهم وفي قواعد تدبير المال الذي يستخلصونه من نشاطهم الخاص، بغض النظر عن السياسات العمومية التي تتخذها الحكومات المتعاقبة وفقاً لأيديولوجياتها واستراتيجياتها.

غير أن مشروع قانون 25.19 يقلل، دون مبرر معقول حسب رأيي، من دور ذوي الحقوق في الهيئات التقريرية للمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، مقابل تضخيم دور الإدارة. حيث أن لا تمثيلية لذوي الحقوق داخل مجلس الإدارة، حسب هذا النص، إلا عبر انتخاب غير مباشر، في حين أن الإدارة تعين الثلثين، بما فيهم الرئاسة.

إضافة إلى ذلك، يجب الانتباه إلى أن هذا النص لا يهم الموسيقيين ومهنيي الفنون الدرامية الأخرى (السينما، السمعي البصري، المسرح، الرقص...) فقط. بل هو بالغ الأهمية استراتيجيا لأنه يهم اليوم العالم الرقمي في المقام الأول، حيث يمكن أن يضم بشكل من الأشكال المدونين وأصحاب قنوات على "يوتوب" وكل مبدع لمضامين أصلية على الشبكات الاجتماعية مثلا، مما يشكل تقاطعا طريفا مع القانون رقم 22.20.

في رأيي، ينبغي على الأقل إعادة النظر في نموذج حكامة وإدارة المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة كما هي مقترَحة في تلك المسودة، حتى تتماشى مع روح العصر ومع التحديات الحقيقية للقطاع، وحتى نكف عن "إساءة الظن" مسبقا بالفاعلين المعنيين عبر افتراض عدم نضجهم، مثلما حصل في نازلة القانون رقم 22.20...

لنعد إذن إلى قانون 22.20، كيف تفسرون أن استشارة قبلية للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري كانت ستجنب الحكومة "لبسا جليا"، كما أشرتم في بداية مقالكم؟

أولا، لابد من توضيح نقطة مهمة: لست مؤهلا اليوم للتكلم باسم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بأي حال من الأحوال. تحدثت عنها من جهة لأن ظهير إحداثها ينص على مراسلة الحكومة للمجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري قصد إبداء الرأي في مشاريع النصوص القانونية ذات الصلة بالاتصال السمعي البصري، ومن جهة ثانية لأني أمضيت فيها سنوات عدة سواء كمدير ديوان الرئيس أحمد غزلي منذ إحداث

الهيئة، أو كمدير عام بعد ذلك. بهاتين الصفتين، تعرفت بدقة على الكفاءات المكونة لتلك المؤسسة. كما أعرف ميزة الأشخاص المتواجدين على رأسها اليوم وكذا جزءا كبيرا من أعضاء مجلسها. بعد هذا التوضيح، وللإجابة على سؤالكم، فإني كملاحظ عن بعد أعتقد جازما بأن استشارةَ قبلية لـ"الهاكا" كانت ستسمح لمحرري مشروع 22.20 باستيعاب الفرق بين البعد الإداري (الضبط/الضبط المشترك من خلال التعاقد والعقوبات الإدارية) من جهة، والشق الجنائي (القضاء) من جهة أخرى، وتجنب الإحالة على اتفاقية بودابيست، وفهم مدى صعوبة الضبط المشترك مع عمالقة العالم الافتراضي، وبالأحرى حلم إخضاعهم لضبط حكومة وطنية. كما أنهم كانوا سيتنبهون إلى مسألة الفصل بين الصحافيين والمؤثرين من ناحية نظام المسؤولية التحريرية، والذي هو خطأ لأنه يخلق تحريفا لمبدأ المساواة أمام القانون ويضعف النظام برمته نظرا للانمحاء التدريجي للحدود بين هاتين الصفتين في عالم رقمي متحول باستمرار. أخيرا، أكيد أن مثل هذه الاستشارة كانت ستمكن محرري ذلك النص من الإحاطة بمسألة حرية التعبير في إطار المسؤولية، وهو مبدأ ذو قيمة دستورية يوجد في قلب معادلة الضبط والتقنين السمعيين البصريين. على الأرجح، كانت أشغال مصالح المديرية العامة ومداولات المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري ستقدم أيضا إضاءات لمحرري النص بشأن عناصر أخرى ربما رأت من المجدي تناولها.

في نظركم، ما هي جوانب نشاط الشبكات الاجتماعية التي كان ممكنا للنص أن يتطرق إليها لسد الفراغ أو الفراغات القانونية بالمغرب؟

كما تمت الإشارة، لم يكن مفترضا في النص أن يتناول جوانب خاصة جدا لنشاط الشبكات الاجتماعية، ولا أن يقتصر على هذه الجوانب لوحدها. كما لم يكن ينبغي فيه في نظري الخلط بين الضبط الإداري والمقتضيات

يؤكد الرغاي أن الدعوة إلى المقاطعة تدخل في باب الحق في حرية التعبير.

الجنائية. حيث إن الفراغ القانوني في هذا المجال هو فكرة لا تستند بالضرورة إلى واقع، لأن قانون الصحافة والنشر والقانون الجنائي أبانا عن قدرتهما معا على تغطية أغلب هذه الجوانب. وإذا كان الغرض هو تطوير الترسانة القانونية في هذا الباب، كان من الأجدر القيام بدراسة جادة أو باستشارة واسعة، بل بمناظرة وطنية مخصصة لمسألة ضبط المضامين على الإنترنيت، من أجل تحديد الإشكاليات الحقيقية الواجب معالجتها، وليس فقط الأعراض الظاهرة، وتحصيل توافقات تمكن جميع الأطراف المعنية من تبني آليات عامة قابلة للتطبيق على مجموع سلسلة القيم الرقمية الوطنية، تحدد من خلالها بشكل واضح أدوار ومسؤوليات الفاعلين (من رواد إنترنيت ومقدمي خدمات ولوج إلى الإنترنيت والدولة).

بما أن مسألة الضبط الإداري تحتاج، على ما يبدو، إلى مزيد من الدراسة، يكون من المحبذ بهذه المناسبة أن تستعرض التجارب الدولية، الأوروبية على الخصوص، خلال السنين العشر الأخيرة، بنجاحاتها وإخفاقاتها، وأن يعمق التفكير في الإمكانية التقنية والقانونية لتدبير مضامين الشبكات الاجتماعية على الصعيد الوطني، وفي إكراهات وحدود هذه المقاربة، وأن ينظر في الأدوار والوظائف التي يمكن للمجتمع المدني أن يضطلع بها... يتعلق الأمر أيضا بالتفكير مثلا في وسائل العمل على خلق آلية إقليمية للضبط، والانخراط فيها (على مستوى أوروبا وإفريقيا مثلا)، من شأنها التنسيق بين هيئات الضبط الوطنية ضمن جهاز وازن بشكل يسمح بالتحاور الندِّي مع الشبكات الاجتماعية الكبرى، وفي نفس الوقت يمكن من كبح جموح هيئات الضبط الوطنية في حالة نزوع أو جنوح نحو السلطوية.

إن المقاطعة هي الإشكالية الأكثر إثارة للجدل داخل مشروع القانون. إذ يرى الكثيرون فيها انتقاما من الذين بادروا إلى تجربة مقاطعة 2018 في المغرب. كيف ينظر إلى مثل هذه الممارسة من الناحية القانونية على المستوى الدولي؟

يتعلق سؤالكم تحديدا بحملات التواصل المنظمة للتأثير بالأخص على الاختيارات الاستهلاكية للجمهور. في هذه الحالة، يمكن أن ندرك بالفعل أن هذا يخلق تضاربا، من جهة، بين حرية تعبير منظمي المقاطعة لإقناع الجمهور بالانضمام إليهم، ومن جهة أخرى، القوانين المؤطرة للتجارة الرامية إلى منع التلاعبات الاقتصادية التي تمس بحرية التجارة.

« وما هذا إلا دليل على أن هذه القضية هي أكثر تعقيدا مما يبدو. الآن، وحسب الدول، إذا أضفنا إلى هذا كله قوانين الاستهلاك التي تكرس حق المستهلك في المعلومة وتؤطر وتحمي أنشطة جمعيات حماية المستهلك، سيرتفع تعقيد المسألة درجات. مع ذلك، فالجواب الأبسط والأقصر، فيما يتعلق بالاجتهاد القضائي في هذا الباب، والذي يبدو لي مشتركا بين هذه الدول، هو أن الدعوة السلمية إلى المقاطعة تدخل في باب الحق في حرية التعبير ما دامت وسائل الدعوة السلمية إلى المقاطعة وغاياتها لا تعتمد التمييز بسبب الأصل أو الانتماء (أو عدمه) إلى عرق أو قبيلة أو أمة أو دين ما أو غير ذلك... غير أن تقبل هذه القاعدة البسيطة في الظاهر ليس بديهيا، بما أن مفهوم التمييز يخضع بدوره لتأويلات شتى حسب كل حالة، يتداخل فيها الاقتصادي بالسياسي. فآلاف الكتب والمقالات الأكاديمية وقرارات المحاكم والمحاكم العليا خصصت لهذه المسألة.

إذن فالأمر يتوقف على الثقافة القانونية لكل بلد على حدة...

في الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، أصدرت المحكمة العليا بتاريخ 2 يوليوز 1982 حكما (رقم 18.202) بشأن حملة مقاطعة المحلات التجارية التي يملكها البيض، والتي أطلقت سنة 1966 في ولاية مسيسيبي من قبل الجمعية الوطنية للنهوض بحقوق الأشخاص الملونين (NAACP). كانت تلك الحملة تهدف إلى إجبار أرباب هذه المحلات التجارية على تبني قواعد المساواة في التعامل مع الأشخاص، مهما كان لون بشرتهم. قرار المحكمة العليا هذا يقر بأن أصحاب هذه الحملة السلمية للمقاطعة يتمتعون بحماية التعديل الأول (أي المادة الأولى) من الدستور الأمريكي الذي يكرس حريات التعبير والاجتماع والتجمع وإصدار العرائض، ولا يمكن تحميلهم المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن حملتهم. لكن المعركة القضائية استمرت 16 سنة، مما يثبت تعقد معالجة مثل هذه القضايا. خلاصة القول أنه لا شيء ممنهج في هذه المسألة! فالنقاشات الكبرى في هذا البلد حول الدعوات إلى المقاطعة ترتبط أكثر بالتجارة الخارجية والسياسات الدولية للولايات المتحدة، حيث ثمة قوانين لتشجيع المقاولات الأمريكية، وأحيانا إرغامها على رفض المشاركة في مقاطعة دول أجنبية لا تخضعها الولايات المتحدة لعقوبات، بغية كبح محاولات توظيف المقاولات الأمريكية في تنفيذ السياسات الخارجية لدول أخرى. وقد تم تبني هذه المقتضيات ابتداءً من 1976 لمواجهة آثار مقاطعة إسرائيل من طرف جامعة الدول العربية.

"كان من الأجدر القيام بدراسة جادة أو باستشارة واسعة، بل بمناظرة وطنية مخصصة لمسألة ضبط المضامين على الإنترنيت."

حديثاً، في يوليوز 2019، صادقت الغرفة الأولى للبرلمان الأمريكي على إجراء يجرم حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)، في إطار مشروع قانون أشمل يحدد السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. فحركة "BDS" هي حركة دولية تستهدف وضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عبر الخطوات الثلاثة المكونة لاسم الحركة. إلا أنه في مناقشة هذا القانون والتصويت عليه رفضت الغرفة الأولى ذات الأغلبية الديمقراطية، باسم الحق في حرية التعبير، المصادقة على بند سبق أن صادق عليه مجلس الشيوخ الذي يسيره الجمهوريون، والذي كان يهدف إلى السماح لحكومات مختلف الولايات الأمريكية بفسخ روابطها مع المقاولات المشاركة في حركة مقاطعة التعامل مع إسرائيل.

ماذا عن أوروبا؟

في فرنسا، حيث تتم مقاربة "المقاطعة" ضمن القانون الجنائي من خلال وسائل تطبيقها وما ينجم عنها من عواقب، تم رفع دعوى من هذا القبيل ضد مناضلي حملة "BDS" الذين يدعون في فرنسا إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية. وكانت المتابعات الجنائية تستند إلى الفقرة 8 من المادة 24 من قانون 1881 حول حرية الصحافة، والتي تحيل على التمييز كما نوقش آنفاً. والنتيجة هي أن المسطرة لا تزال جارية أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، منذ 2016، قصد البت في مسألة حرية التعبير والحق في الدعوة إلى المقاطعة احتجاجاً على سياسة دولة أخرى.

أخيرا، في بريطانيا، كان على محكمة استئناف إنجلترا وبلاد الغال البت في دعوى رفعتها جمعية رصد حقوق الإنسان اليهودية (Jewish Human Right Watch) ضد بلدية ليسستر التي تبنت قرارا يدعو إلى مقاطعة كل بضاعة قادمة من المستعمرات الإسرائيلية غير الشرعية في الضفة الغربية. فجاء القرار الصادر عن محكمة الاستئناف بتاريخ 3 يوليوز 2018 ليؤكد أن الدعوة إلى مقاطعة منتجات المستعمرات الإسرائيلية هي من حرية التعبير السياسي وليس فيها أي تحريض على التمييز العرقي، خصوصا وأن المجلس البلدي لمدينة ليسستر يعترف، في قراره الذي قاضته جمعية رصد حقوق الإنسان اليهودية، "بحق دولة إسرائيل في العيش بسلام وفي مأمن من أي إغارة" لكن "تندد بحكومة إسرائيل لاحتلالها غير الشرعي المستمر لجزء من القدس الشرقية والضفة الغربية، ولاستمرارها في مقاطعة قطاع غزة، ولتملكها غير القانوني للأراضي في الضفة الغربية". إذن، فهذه النماذج التي سُقْتها، على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، تسمح بفهم مدى تعقيد هذا النوع من القضايا، التي يُبت فيها حالة بحالة، ولكن كذلك بالتأكيد على أنها لن تجد حلا جذريا وممنهجا في مادة من سطرين ضمن قانون يطمح إلى ضبط استخدام الشبكات الاجتماعية.■

عودة البطولة قرار بين يدي الحكومة..

وبروتوكول صحي تحسبا لكل السيناريوهات

مازال مصير البطولة الوطنية معلقا، بعد تمديد فترة حالة الطوارئ الصحية بالمملكة إلى 20 ماي الجاري، ورفض الجامعة الملكية المغربية الكشف عن أي سيناريوهات تتعلق بمستقبل اللعبة الأكثر شعبية في المغرب، إلى حين التوصل بالكلمة الأخيرة من طرف الجهات الحكومية، ممثلة بكل من وزارة الداخلية والصحة.

أمينة مودن

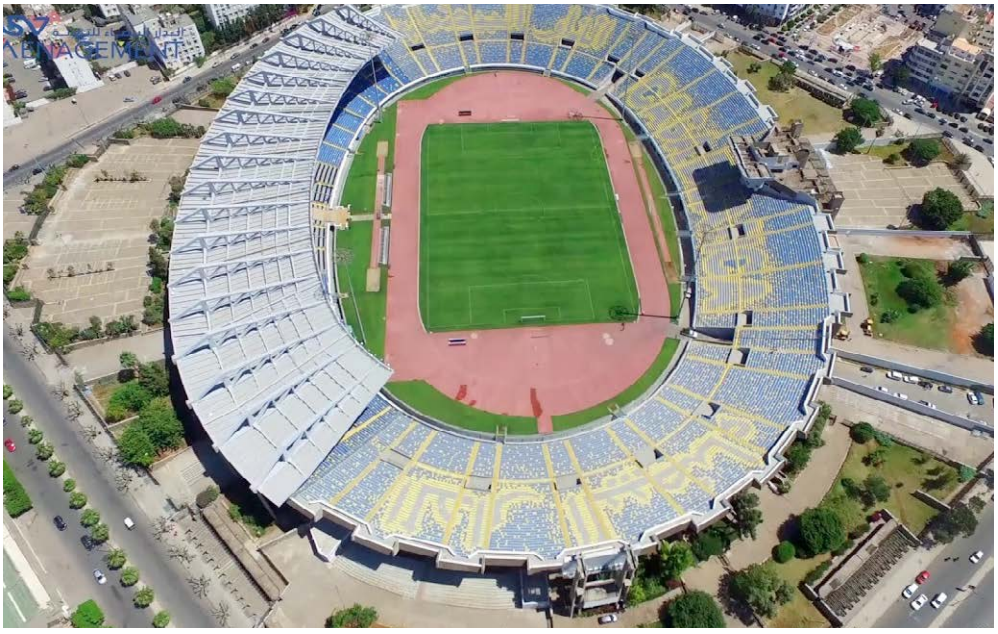

الملاعب الرياضية تنتظر عودة المنافسة الرياضية بعد رفع الحجر الصحي.

بالرغم من أن عائلة كرة القدم المغربية التأمت، يوم الخميس 07 ماي في اجتماع عبر "الفيديو"، كان الأول من نوعه، منذ تجميد أنشطة المستديرة بسبب "كوفيد19" قبل شهرين، إلا أن الجهاز الكروي المشرف على اللعبة، وبتنسيق رئيسه فوزي لقجع، لم يتخذ أي قرار يشفي غليل أزيد من 800 لاعب ينتمون للقسمين الوطنيين الأول والثاني، ينتظرون الكلمة الأخيرة بشأن استئناف المسابقات أو إلغاء الموسم بسبب الظروف الاستثنائية التي يمر منها البلد والعالم.

فهل يكون الإعلان عن تكوين لجنة، لدراسة المقترحات التي تهم البروتوكول المتبع في حال عودة الحياة إلى الملاعب الكروية، إشارة إيجابية لإمكانية استئناف البطولة؟ أم أن مخاوف تمدد الوباء ستضع نقطة نهاية المسابقة المحلية، قبل 10 جولات من موعدها الرسمي؟

الناصيري: لا يمكن إتباع التجربة الفرنسية

سعيد الناصيري، رئيس نادي الوداد الرياضي والعصبة الاحترافية لكرة القدم، وفي حديثه لـ"تيلكيل عربي"، شدد على أن المغرب دولة لها سيادتها، وستتعامل بواقعية مع إمكانية عودة الأنشطة الكروية من عدمها، مستبعدا إمكانية تنزيل التجربة الفرنسية بالنسبة للبطولة الوطنية.

وتابع: "لا يمكن الحديث عن معطيات بعيدة عن الواقع. بالنسبة لي، أرى أن فرنسا لديها حالات إصابة أكثر من المغرب بفيروس كورونا، ولهذا تم إتخاذ قرار إنهاء الدوري واختيار المتوج والأندية التي ستغادر القسم والأول والصاعدة إليه بشكل مبكر".

وفي الوقت ذاته، شدد المسؤول الكروي على

«

أن "الأولوية الآن ستكون لصحة اللاعبين وعموم المغاربة، ولا شيء أهم منهما، لأن المغرب اتخذ قرارات هامة، وضحى باقتصاده حفاظا على سلامة المواطنين، وتقليص انتشار الوباء".

أما في ما يخص النادي البيضاوي والاستراتيجية التي اتبعها خلال فترة الطوارئ الصحية، فأكد الرئيس بأن الإدارة سرحت العناصر الكروية لاستئناف تداريبها من المنزل، وتم وضع برنامج خاص أعده المدرب خوان كارلوس غاريدو وطاقمه التقني، على أن يتم نقل أي مستجدات إلى اللاعبين بشأن مستقبل البطولة المحلية، ودوري أبطال إفريقيا، الذي تم تعليق منافساته بمرحلة نصف النهائي.

وفضل الناصيري عدم الخوض في السيناريوهات المحتملة، مشدداً على أن الوضع الوبائي والمعطيات الدقيقة عن انتشار الفيروس في المغرب وحدها تتحكم بمستقبل الأنشطة الرياضية، منوهاً بالجهود المبذولة والقرارات الاستباقية التي تم الإعلان عليها طيلة الشهرين الأخيرين، لعودة الحياة تدريجيا إلى طبيعتها بالفترة المقبلة.

الطوارئ الصحية تؤخر الرد على "الكاف"

اكتفت الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم بتقديم معلومات عن جدول ترتيب البطولة الوطنية والمباريات المتبقية من الموسم، إضافة للمؤجلات، في ردها على الاتحاد الإفريقي للعبة، بشأن موقف الجهاز الكروي من إتمام الموسم أو الإعلان عن نهايته، بسبب تداعيات فيروس "كورونا".

واعتذرت الجامعة عن تقديم موقفها النهائي بخصوص سيناريوهات البطولة، بسبب تمديد فترة الطوارئ الصحية في المملكة إلى غاية 20 ماي الجاري، واستحالة اتخاذ أي قرار دون العودة إلى الجهات الحكومية، ممثلة في وزارتي الداخلية والصحة، التي تواكب عن كثب مستجدات الوضع الوبائي.

الناصيري: "فرنسا لديها حالات إصابة أكثر من المغرب بفيروس كورونا، ولهذا تم اتخاذ قرار إنهاء الدوري".

الاتحاد الإفريقي لكرة القدم الذي وجد نفسه مكبل الأيدي بعد توقيف المسابقات الكروية المشرف عليها، طالب من الاتحادات تحديد موقفها ومقترحاتها إن كانت تريد إتمام باقي المباريات، من أجل المساعدة في الإعداد للتوجه الخاص بقادم التواريخ الإفريقية، من بينها نهائيات كأس إفريقيا للأمم 2021، و"الشان"، ومرحلة نصف نهائي ونهائي دوري الأبطال وكأس الكونفدرالية.

متحدث باسم الاتحاد الإفريقي لكرة القدم "الكاف" فسر، لـ"تيلكيل عربي"، أن التحدي الذي واجهه الجهاز الكروي منذ وصول فيروس "كورونا" للقارة السمراء كان التباين بشأن المعطيات الخاصة بالوضع الوبائي لكل بلد، وصعوبة توحيد تواريخ تهم المسابقات التي تم تجميدها من بينها "شان 2020"، الذي يعرف مشاركة 16 منتخبا.

وتابع : "الأولوية حاليا هي استئناف المسابقات المحلية التي تضررت من انتشار الفيروس وتم تعليقها إلى تاريخ غير محدد، ولا يمكننا حاليا تقديم وعود أو تاريخ نهائي للمسابقات. نحن لا نعلم مصير كرة القدم بالقارة، ولهذا عممنا مراسلات على الاتحادات الكروية، لاستفسارها بخصوص الأوضاع، وجمع تصوراتها بشأن عودة الحياة إلى الملاعب بالأسابيع المقبلة، بالإضافة إلى موقفها بشأن إمكانية إلغاء الموسم، ما سيمنحنا فكرة واضحة لنبدأ عملنا".

بروتوكول صحي قيد الإعداد

حتى وإن لم يتم الفصل في استئناف الدوري أو إعلان نهاية الموسم الكروي رسميا، إلا أن

من المتوقع عدم منح البطولة للوداد قبل استئناف المنافسات.

« الجامعة الملكية المغربية للعبة كلفت حمزة الحجوي، نائب فوزي لقجع و رئيس نادي الفتح الرياضي، بتكوين لجنة ستبدأ العمل على وضع تصورات وحلول، في حال عادت عجلة الساحرة المستديرة للدوران.

اللجنة سيكون عملها بداية مرتكزاً على وضع تصور دقيق للبروتوكول الصحي الذي يتضمن التدابير الوقائية التي يجب اتباعها، قبل التفكير في عودة المنافسات، ويستلزم موافقة أولية من جامعة الكرة، ثم المصادقة عليه من طرف الحكومة، كخطوة ثانية.

ويساهم كل من رئيس العصبة الاحترافية لكرة القدم، سعيد الناصيري، بالإضافة إلى جمال السنوسي، رئيس عصبة الهواة، وممثلي اللجان الطبية، في صياغة مقترحات البروتوكول الني سيتم مناقشتها لاحقا، في حال التوصل بإشارة من الجهات الحكومية، لاستئناف البطولة.

وتم طرق أبواب أربعة من الأطباء المنتمين إلى الجسم الكروي، من بينهم عبد الرزاق هيفتي الذي اشتغل سنوات مع المنتخب الوطني الأول، وحاليا يشرف على المحليين، لمساعدة المسؤولين على صياغة المقترحات، التي يمكن اعتمادها لعودة آمنة للمنافسات، وضمان السلامة الصحية للعناصر الكروية.

خفض رواتب اللاعبين تحول لضرورة

بسبب توقف جزء كبير من مداخيل الأندية الوطنية، تدخل فوزي لقجع، رئيس جامعة الكرة، لتفعيل المشاورات بين ممثلي اللاعبين-المدربين والأندية، تحت إشراف العصبة الاحترافية لكرة القدم، بخصوص مسألة تخفيض الرواتب، في ظل جائحة "كورونا". وبالرغم من أن القرار كان مستبعدا طيلة الشهرين الأخيرين من طرف أندية البطولة، التي ألزم البعض منها بأداء رواتب عناصره وأيضا جزءا من منح التوقيع كاملة، إلا أن فتح الملف في اجتماع المكتب المديري، أعطى الضوء الأخضر للفرق التي تضررت ماليا من تجميد الدوري، لمناقشة الأمر، خلال الأيام القادمة.

وستبدأ العصبة الاحترافية بتنسيق مع المدير المالي لجامعة الكرة، وممثل اللاعبين المحترفين، مصطفى الحداوي، بالإضافة إلى عبد الحق رزق، رئيس وداية المدربين، مشاوراتها بخصوص طريقة خفض الرواتب والمنح، والنسب التي لا يمكن تجاوزها، لضمان مدخول محترم، بالفترة المقبلة، للعناصر الكروية والأطر التقنية.

وسبق لـ"الفيفا" تعميم مراسلة على الاتحادات الكروية، تطلب منها الإبقاء على الحل التوافقي بين اللاعبين والأندية، بخصوص مسألة الرواتب وعدم تجاوز الاقتطاع نصف الراتب، مع ضرورة إثبات الضرر المالي بفترة "كورونا".

"كوفيد19" يرعب المدربين

حتى وإن كانوا أشد الحريصين على عدم توقف التداريب المنزلية، خلال فترة الحجر الصحي، إلا أن عددا من الأطر الوطنية متخوفة من سرعة عودة المنافسات الكروية، في ظل تمدد فيروس "كورونا"، وتسجيل لعدد كبير من الإصابات تجاوزت عتبة الـ٥ آلاف بالمغرب. محمد مديحي، مدرب رجاء بني ملال، واحد من أبرز الأندية التي تواجه شبح الهبوط إلى القسم الوطني الثاني، وفي حديثه لـ"تيلكيل عربي"، لم يخف مخاوفه من خطر "كورونا"، إن تم تفعيل عودة سريعة للمنافسات، كما قررت مجموعة الروابط، كألمانيا ودوريات أوروبا الشرقية.

الإطار الوطني يرى بأن سلامة اللاعبين فوق كل شيء، ويجب أخذ الوقت الكافي قبل اتخاذ قرار يهم مستقبل الدوري والمئات من المنتسبين إليه، من لاعبين، ومدرب، وعاملين في القطاع الكروي. واعتبر المدرب أن التداريب يجب أن تستمر عن بعد ومن المنازل، ليكون الجميع جاهزا للقرار الأخير والحاسم الذي تبث فيه السلطات المغربية مستقبلا، وفي حال تحديد تاريخ استئنافها، سيبدأ الجزء الثاني من عمل الأطر التقنية، بعد فترة ركزت خلالها البرامج المقدمة للاعبين، على الجانب البدني بعيدا عن التكتيك. ■

اعتذرت جامعة الكرة عن تقديم موقفها النهائي بخصوص سيناريوهات البطولة.

TELQUEL
عربي

مهنية ومصداقية

http://ar.telquel.ma/